أصلحوا.. تفلحوا

تتباين وجهات النظر وتختلف التوجهات والقناعات حول مسار أنظمة التقاعد والآلية التي تعمل وفقها بين المؤسسات المنظِمة لها، وبين التكتلات النقابية التي ترعى شؤون العمَّال والمهتمة بالدرجة الأولى بمسألة "الإصلاح" شريطة ألا يكون على حساب رفاهية المتقاعد مع بقاء سخاء المنافع عند الحدود القصوى إلى جانب تعزيز فكرة "التقاعد المبكر" الذي يعد مُسكّنًا جزئيًّا لقضية الباحثين عن العمل كما يراها البعض، إلا أن تلك القناعات مبنية على حدود ضيقة تتجاهل نتائج الدراسات الاكتوارية وخطورة العجوزات التي تنتج عن سخاء المنافع وتقليص مدد استحقاق المعاش التقاعدي أو بقائها في الإطار ذاته "حسب مطالبات العمَّال."

وفي إطار المبادئ العامة والأساسية فإن مسألة الإصلاح لا يمكن أن تُبنى بمعزل عن جميع المتغيرات التي يجب على كافة الأطراف تحملها (صناديق التقاعد، الأفراد المساهمون، المتقاعدون، ذوو الحقوق، المشغلون أو أصحاب العمل، الدولة، الاقتصاد الوطني). وأهم هذه المتغيرات التي يجب أن توضع في الحسبان عند الحديث عن الإصلاح هي مدد الخدمة والسن القانونية ونسب الاشتراكات إلى جانب متغيرات أخرى منها الديمغرافية والاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية والسياسية، لذلك فالنظرة الأحادية لا تجدي نفعًا في إعادة هيكلة صناديق التقاعد وأنظمة التأمينات الاجتماعية، وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة تعزيز نظرية المشاركة البناءة بين جميع الأطراف مع وضع حقوق الأجيال المتعاقبة الهدف الأسمى في روزنامة البناء المؤسسي لهذه المؤسسات حتى لا تشيخ الصناديق بفعل السخاء الوقتي الموجه لفئة دون أخرى.

الإيثار هو إحدى القيم التي يجب أن يضعها أطراف المعادلة نصب أعينهم ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ "الحشر: الآية 9"؛ وذلك من أجل تغليب المصلحة العامة والنظر إلى المستقبل لإيجاد توازن أخلاقي وفائدة تعم الجميع، لأن الإيثار يقوي من روابط العلاقات الإنسانيَّة والاجتماعيَّة بين الأفراد ويساهم في تحقيق الرضا الذاتي للفرد والشعور

Public

بالطمأنينة للوصول إلى التفكير المشترك ونبذ الأنانية المفرطة، ويتمثل هذا في التكافل والتآخي وإيجاد كفاية مالية واقتصادية مجتمعية وهذه هي أهم أسس بناء أنظمة التقاعد والتأمينات الاجتماعية.

يُجمع المختصون على أن مصالح الأطراف المعنية بصناديق التقاعد غير متطابقة نظرًا لعدم وجود ثقافة متجذرة بالدور الحقيقي لهذه المؤسسات أو ربما لعدم رغبة تلك الأطراف في تعزيز تلك الثقافة أو إيجاد تغيير جريء يُمكّننا من إنقاذ ما يجب إنقاذه حتى ولو جاء متأخرًا كي لا تتزايد فاتورة الإصلاح وتكون قاصمة ومؤثرة في فترات لاحقة وتتحملها الأجيال القادمة.

ومع التغيرات والتقلبات الاقتصادية والسياسية بات جليًّا تغيير القناعات المرتبطة بأن الحكومات هي الضامن الأول والأخير لصناديق التقاعد، وهذه الدعوة ليست تشاؤمية أو انحيازية وإنما نظرة يشوبها الحذر لرفع سقف الانتماءات التكوينية وإيجاد أطراف حريصة على المصلحة العامة ليكونوا، أي الأطراف، هم الضامن الحقيقي والأساسي لهذه الأنظمة مع إمكانية تدخل الحكومات في دعم الصناديق في حالة وصولها إلى الرمق الأخير.

صناديق التقاعد ومؤسسات التأمينات الاجتماعية تعمل على إيجاد آلية متوازنة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية وتحقيق الاستدامة المالية لمسارها التكافلي وتفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة أموال المستفيدين بأقل كلفة مالية مع أهمية إيجاد أدوات قانونية وتقنية تساعد على اتخاذ القرارات الحاسمة لتصحيح الأوضاع التي من شأنها التأثير على مسارها وديمومتها، وهذا ما تنص عليه نظرية العدالة الاجتماعية لضمان حقوق الأفراد لإيجاد دخل ثابت يحسن من مستوى المعيشة ويقلص فجوة الهشاشة الاجتماعية.

من الأهمية بمكان أن تضع الصناديق "الفتية" استراتيجية واضحة المعالم وقراءة مستقبلية لمتغيرات المرحلة القادمة بفرضيات دقيقة مبنية على معطيات الواقع وتجارب الصناديق المتشظية من النظرة الأحادية.. فأصلحوا تفلحوا.

Public

هلال بن سالم الزيدي

رئيس قسم الإعلام

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية – سلطنة عُمان

Public